الأمم المتحدة

E/2024/L.16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
1 July 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023–24 تموز/يوليه 2024

البند 11 (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

أوغندا*،: مشروع قرار**

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتُمد خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، وأقرَّته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، وإعلان الدوحة السياسي الذي اعتمد خلال الجزء الثاني من المؤتمر الخامس، المعقود في الدوحة، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023[1]، والذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول التزاما قويا بتنفيذ برنامج عمل الدوحة طوال العقد المقبل، بما في ذلك مجالاته الستة ذات الأولوية،

وإذ يشير أيضا إلى الالتزام القوي لرؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول بالمضي قدما في تحقيق المنجزات المستهدفة الملموسة لبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بجدوى إنشاء نظام للتخزين أو وسيلة بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة، وإنشاء جامعة افتراضية أو منصات

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

** وفقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5–9 آذار/مارس 2023* (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مكافئة أخرى، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق لدعم الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا، وتدابير شاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نموا،

وإذ يؤكد من جديد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعزَّزة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية يرتكز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، والتمكين من الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكةٍ عالمية منشَّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معزَّزة وطموحة وأشكال متنوعة من الدعم المقدَّم لأقل البلدان نموا في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[3]، واتفاق باريس[4]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[5]، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)[6]،

وإذ يرحب بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[7]،

وإذ يرحب أيضا بالمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد بدبي في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2024 وباعتماد إعلانه الوزاري، وإذ يشير إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتُمد فيها عهد بريدجتاون[8]،

وإذ يتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سينعقد في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024،

وإذ يشير إلى قراره 29/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023 بشأن برنامج عمل العقد 2022-2031 لصالح أقل البلدان نموا،

---

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(3) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(4) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(6) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(7) قرار الجمعية العامة 289/77، المرفق.

(8) TD/541/Add.2.

وإذ يشير أيضا إلى قراره 7/2024 المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2024 بشأن تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة والعشرين،

وإذ يشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة كوفيد-19، و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19، و 175/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19،

وإذ يسلّم بأن الآثار المتعددة والواسعة النطاق المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيّر المناخ قد تسبّبت في تردي حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية وأضرت باستقرار الأسواق، مما يهدد بشدة إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ يسلّم أيضا بما يقوم به المهاجرون من دور إيجابي وما يقدمونه من مساهمات في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها على السواء، وإذ يلاحظ مع القلق ما خلّفته جائحة كوفيد-19 من عواقب اجتماعية - اقتصادية وخيمة لحقت بالعمال المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان نمواً، بمن فيهم العاملون بأجور زهيدة في الاقتصاد غير الرسمي، وإذ يلاحظ مع القلق أيضا لا تزال أعلى بكثير من الغاية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة في 3 في المائة من المبلغ المحوَّل، تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، إذ يبلغ متوسط تكلفة معاملات الحوالات المالية على الصعيد العالمي 6,3 في المائة، مما يؤكد أن تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، بوسائل منها اعتماد حلول رقمية وتعزيز الشمول الرقمي والمالي، وتسريع سبل حصول المهاجرين على حسابات المعاملات، سيعودان بآثار إيجابية على ملايين الأفراد الذين يعوّلون بشدة على هذه التحويلات،

وإذ يرحب بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر في عام 2023[(9)]،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً[(10)]؛

2 - ***يعرب عن عميق امتنانه*** لدولة قطر، حكومة وشعبا، لاستضافتها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتقديمها كل ما لزِم من دعم للمؤتمر وعمليته التحضيرية؛

3 - ***يهيب*** بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمنسق والمتسق والسريع

(9) A/78/528، المرفق.

(10) A/79/75-E/2024/8.

للالتزامات التي نُصّ عليها في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً[11] في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: (أ) الاستثمار في الناس في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار؛ (د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛ (هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر؛ (و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً؛

4 - يرحب بقيام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإعداد خريطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة استنادا إلى الالتزامات المقطوعة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وبالتشاور الوثيق مع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

5 - ***يهيب*** بأقل البلدان نمواً أن تعمد، بدعم من شركائها في التنمية، إلى اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج عمل الدوحة، بسبل منها وضعُ استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وإدماجُ أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

6 - ***يهيب أيضا*** بأقل البلدان نمواً أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القُطرية القائمة ونشر التقارير، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراضَ برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسّع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نمواً؛

7 - ***يهيب*** بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفّذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطُر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نمواً على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبيَّن في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم بتحويلها إلى نتائج، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

8 - ***يدعو*** لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى أن تجري في عام 2024 استعراضات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وتكرارها كل سنتين بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

9 - ***يهيب*** بالمنسّقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، والممثلين القُطْريين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، مواصلة التعاون مع الجهات الوطنية المعنية تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج عمل الدوحة وتقديم الدعم المعزَّز لها؛

(11) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

10 - ***يدعو*** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل الدوحة في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

11 - ***يقرر*** أن يخصّص الوقتَ الكافي في إطار برنامج عمله لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه أقل البلدان نمواً بغية تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات المحددة في برنامج عمل الدوحة؛

12 - ***يقرر أيضا*** أن يستمر في تضمين جدول أعماله بصورة دورية أثناء انعقاد دورته السنوية بنداً يتعلق باستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة وأن يواصل إجراء استعراضات دورية للتقدّم الذي تحرزه أقل البلدان نموا والقيود التي تواجهها وذلك بغية إتاحة إجراء تفاعلات مركزة، ويطلب إلى منتدى التعاون الإنمائي أن يواصل استعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية، بما في ذلك فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت من تلك الفئة، وهو ما ستدعمه الاستعراضاتُ التي تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية؛

13 - ***يدعو*** منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاياتها ذات الصلة، ويدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجراة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

14 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسّق لبرنامج عمل الدوحة والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، على أن يُستعان في ذلك على نطاقٍ واسع بآليات التنسيق المتاحة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومع استمرار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً في القيام بدور نشط في هذا الصدد؛

15 - ***يقرر*** إدراج برنامج عمل الدوحة ضمن استعراضه لتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

16 - ***يعرب عن بالغ القلق*** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نموا، ويحيط علما بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن كوفيد-19[(12)] ويلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، ويدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نموا في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لما لم ينفذ بعد من بنود خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

17 - ***يكرر تأكيد*** أهمية ضمان زيادة توافر لقاحات مرض كوفيد-19 ووسائل تشخيص المرض وعلاجه والأدوات الصحية الأخرى المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والجيدة لجميع البلدان وإمكانية حصولها عليها بصورة منصفة، ويتعهد بمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى تلبية متطلبات التطعيم الوطنية، وتعزيز النظم والبنى التحتية الصحية على الصعيد الوطني، وتحسين قدراتها

(12) انظر A/74/843، المرفق.

في مجال الوقاية من الجوائح والاستعداد لها والتصدي لها، بغية تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بسبل منها اتباع سياسات فعالة لتمويل الصحة والتعاون الدولي في مجال الصحة؛

18 - ***يعرب عن قلقه*** من أن العالم صارع العواقب المستمرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وتصاعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات، ومظاهر التفاوت بين البلدان وداخلها، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وشروط التمويل التقييدية بشكل متزايد - وكلها تمثل تحديات مباشرة تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويلاحظ في الوقت ذاته أن أهداف التنمية المستدامة كانت بعيدة عن المسار حتى قبل هذا التزامن بين الأزمات في الآونة الأخيرة، حيث لم يُحشد التمويل بالحجم اللازم أو يخصَّص بالشروط اللازمة لتحقيق تحول اقتصادي ومجتمعي وبيئي عميق. ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الملحوظة في فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة المقدرة بما يتراوح بين 2,5 تريليون و 4,0 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً للبلدان النامية، وندرك الحاجة الملحة إلى توفير تمويل إنمائي كاف وبأسعار معقولة ومضمون ومستدام للبلدان النامية من جميع المصادر، ويعرب عن قلقه كذلك من أن الضغط المتزايد على الغذاء والطاقة والتمويل، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والأوضاع المالية المشدَّدة، وارتفاع المديونية؛ واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، قد أدت إلى تفاقم التحديات التي تواجه العديد من البلدان، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالتعافي من جائحة كوفيد-19، وتزايد الجوع، وسوء التغذية بجميع أشكاله والفقر وعدم المساواة؛

19 - ***يلاحظ*** أن توقعات الاقتصاد الكلي العالمي لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير، وقاتمة بوجه خاص بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما فيها عدد كبير من أقل البلدان نموا، التي تواجه أعباء متزايدة لخدمة الديون وقيودا مالية صارمة، وأن هذه الفجوة المالية ستتحول، إذا تركت دون معالجة، إلى فجوة دائمة في مجال التنمية المستدامة؛

20 - يلاحظ مع القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً وإن كانت قد بلغت مستويات تاريخية في عام 2022، إلا أنها تراجعت بنسبة 4 في المائة حيث انخفضت إلى 62 مليار دولار، بعد انحسار بنسبة 8 في المائة حصل في العام السابق، وهذا الذي أدى إلى انخفاض الحصة الإجمالية لأقل البلدان نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية إلى 22 في المائة في عام 2022، وهي أدنى حصة تحصل عليها منذ أكثر من عقد من الزمن؛

21 - ***يلاحظ مع القلق أيضا*** أن 15 مليون شخص في أقل البلدان نموا كانوا في عام 2023 قد انضافوا إلى صفوف الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع مقارنة بعددهم في عام 2019، مما يشكّل خطرا عالميا كبيرا على تنفيذ خطة عام 2030، ويشدّد على ضرورة تقديم الدعم العالمي لأقل البلدان نموا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، ويسلّم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمتين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

22 - يتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إسبانيا في الفترة من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليه/تموز 2025، ويدعو إلى تقديم الدعم لتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة الكاملة في المؤتمر،

23 - ***يؤكد من جديد*** أنّ أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزَّز للتغلب على التحديات الهيكلية، وعلى الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والافتقار إلى التمويل ومصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، ويهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدَّم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسّق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزّز هذا الدعم؛

24 - ***يشير*** إلى القرار الوارد في خطة عام 2030 والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل الدوحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على متابعة تنفيذها متابعةً منسقة ومتسقة؛

25 - ***يرحب*** بالزيادة في حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نموا في عام 2023، والتي بلغت 50,7 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري، ويلاحظ في الوقت نفسه أن المنظومة ساهمت بنسبة 52 في المائة في عام 2012، ويحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إعطاء الأولوية للمخصصات الموجهة إلى أقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية تنفيذية، مؤكدا من جديد في الوقت نفسه أن أقل البلدان نموا، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفا، تحتاج إلى دعم عالمي معزز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القُطرية الخاصة لكلّ من البلدان التي خرجت من تلك الفئة وذلك لفترة محدَّدة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ويتطلع، في هذا الصدد، إلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2024 ويدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لتحديات أقل البلدان نموا وأولوياتها؛

26 - ***يدعو*** إلى كفالة إيجاد هيكل دولي قائم على الحوافز لدعم البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل، بما يشمل دعم انتقالها السلس من قبل شركائها في التنمية والتجارة، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة، وذلك لجعل خروجها هذا مستداما وكفالة توافر الزخم اللازم لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بعد الخروج من تلك الفئة؛

27 - يحيط علما بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة والعشرين وبالتوصيات الواردة طيه[13]؛

(13) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 13* (E/2024/33).

28 - ***يكرر التأكيد*** على أن توسيع نطاق الاعتراف بوضعية أقل البلدان نموا يمكن أن يحفز وييسر إدماج برنامج عمل الدوحة على نحو أفضل في السياسات الإنمائية، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعطي الأولوية للمخصصات الموجهة إلى أقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية تنفيذية ذات مستهدَفات واضحة في الميزانية، حسب الاقتضاء؛

29 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس في دورته لعام 2025 بتقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة".